

# الطبعة الرسمية للمملكة الأردنية الهاشمية

عمان : يوم الخميس في ٢٣ جادى الاولى سنة ١٣٧٠ الموافق ١ آذار سنة ١٩٥١ العدد ١٠٥٧

الفرس

صفحة	
٧٩٦	قانون رقم (٤٠) لسنة ١٩٥١ قانون لتسيط الديون
٧٩٨ - ٧٩٧	تشكيل المحاكم الشرعية (٤١) (٤٢)
٨٠٢ - ٧٩٨	ضريبة الموالشي (٤٣) (٤٤)
٨٠٣	معدل لقانون اصول المحاكمات الجزائية - البيئات المعمول به في الضفة الغربية (٤٥)
٨٠٤ - ٨٠٣	معدل لقانون الحرس الوطني رقم ٧ لسنة ١٩٥٠
٨٠٥ - ٨٠٤	معدل لقانون البلديات لسنة ١٩٣٤
٨٠٥	الدوران الخاص بتفسير القوانين والانظمة - قرار رقم (١٢٤)
٨١٢ - ٨٠٦	نظام الهاتف رقم ١ لسنة ١٩٥١
٨١٢	نظام الاشرطة السينائية رقم ٢ لسنة ١٩٥١
٨١٣	نظام الرسوم القنصلية رقم ١ لسنة ١٩٥١
٨١٤	نظام رقم ٢ لسنة ١٩٥١ صادر بقتضى المادة الثانية من قانون الرسوم والاجور الاضافية
٨١٤	نظام الدفاع رقم ٢ لسنة ١٩٥١
٨١٥	نظام الدفاع رقم ٣ لسنة ١٩٥١
٨١٥	اعلان بطلان نفاذ القانون المؤقت الملحق بقانون تنظيم المدن
٨١٦	تعليمات تحليل المياه والاثربة والمواد الاخرى
٨١٧ - ٨١٦	اعلان صادر بقتضى قانون تسجيل الشركات لسنة ١٩٢٢

المطبعة الوطنية \* عمان

## NOTICE

In view of the appointment by The Probate Court held in Concord of each of George Wendell Adams, Francis Lyster Jandron, Alfred Pitman L. Ivimy Gwalter and Clayton B. Cralg, Trustees under the Will of Mary Baker, G. Eddy, owners of trade mark No. 8 advertised in Official Gazette No. 274 dated 2.9.1930 and in respect of which Certificate of registration No. 8 was issued I declare that I have entered the necessary changes in the Register of Trade Marks in respect of this trade mark so that the owners of the trade mark now are the trustees mentioned above.

Registrar of Trade Marks  
F. Rousan

## اعلان

نظراً لتعيين المجلس الحسي المتعقد في كونكوردي كلادن جودج وندل آدمس، وفرانسيس لستر جاندرون والفردي بيتن وال افمي جولتر وكلايتون ب كريبج قبا على شركة ماري بيكر جي ادي - مالك العلامة التجارية رقم ٦ المعلن عنها في عدد الجريدة الرسمية رقم ٢٧٤ بتاريخ ٢-٩-١٩٣٠ والصادر بها شهادة التسجيل رقم ٦ فاني اعلن بانني قد ادخلت التعديلات اللازمة في سجل العلامات التجارية بالنسبة للعلامة المذكورة بحيث اصبح اسم مالك العلامة القيين المذكورين.

سجل العلامات التجارية  
فواز الروسان

## NOTICE

In view of the change of name of the company owner of Trade Marks No 1086 and 1087 advertised in the Official Gazette No. 977 dated 31.3.1949 I declare that the necessary changes were entered in ther egister of trade marks in 969,964 respect of the abovementioned Trade Marks so that the name of the Owner is now ( Union Carbide and Carbon Corporation.

Registrar of Trade Marks  
F. Rousan

## ( اعلان )

نظراً لتغيير اسم الشركة صاحبة العلامتين رقم ١٠٨٦ و ١٠٨٧ المعلن عنها في عدد الجريدة الرسمية رقم ٩٧٧ بتاريخ ٣١-٣-١٩٤٩ والصادر بها شهادتا التسجيل رقم ٩٦٤،٩٦٣ فاني اعلن بانني قد ادخلت التعديلات اللازمة في سجل العلامات التجارية بالنسبة للعلامتين المذكورتين بحيث اصبح اسم الشركة صاحبة العلامتين المذكورتين : يونيون كاربايد اند كاربون كوربوريشن .

سجل العلامات التجارية  
فواز الروسان

هكذا من الأعمال

## القوانين واللائحة

### محمد عبد السلام السيد مدير المصلحة العامة

بمقتضى المادة ٢٥ من الدستور ،

وبناء على قرار مجلس النواب بتاريخ ٣٠ - ١ - ١٩٥١ وقرار مجلس الاعيان بتاريخ ٣١ - ١ - ١٩٥١ ،  
نصدر اراؤنا الملكية بالتصديق على القانون الاتي وتأمر باصداره واضافته الى قوانين الدولة :-

### قانون تقسيط الديون لسنة ١٩٥١

قانون رقم (٤٠) لسنة ١٩٥١

- ١ - يسمى هذا القانون ( قانون تقسيط الديون ) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .
- ٢ - يطبق هذا القانون على الديون الشخصية المعقودة قبل تاريخ ١٥ - ٥ - ١٩٤٨ بين اي دائن كان وبين الاشخاص المدنيين الاتي ذكرهم
  - أ - اي شخص مدين من رعايا المملكة الاردنية الهاشمية من كانوا يقيمون عادة في المناطق التي يشغلها العدو في فلسطين .
  - ب - اي شخص مدين من رعايا المملكة الاردنية الهاشمية ممن يقيمون الان فيها وكان فلسطينياً .
- ٣ - تقسط الديون المعقودة قبل ١٥ - ٥ - ١٩٤٨ والتي استحق اداؤها قبل نفاذ هذا القانون على اربعة اقساط سنوية متساوية يستحق القسط الاول منها بعد مرور سنة من نفاذ هذا القانون سواء حكمت بها المحاكم ام لا .
- ٤ - تقرر الفائدة عن الديون المشار اليها في المادة السابقة بمعدل ٢ بالمائة سنوياً اعتباراً من تاريخ استحقاق الدين او اي جزء منه .
- ٥ - رئيس الوزراء ووزير المالية مكلفان بتنفيذ احكام هذا القانون .

٧ - ٢ - ١٩٥١

وزير المالية  
عبد الله غوشه

رئيس الوزراء  
مخير الرفاعي

محمد عبد السلام

### محمد عبد السلام السيد مدير المصلحة العامة

بمقتضى المادة ٢٥ من الدستور ،

وبناء على قرار مجلس النواب بتاريخ ٣٠ - ١ - ١٩٥١ وقرار مجلس الاعيان بتاريخ ٣١ - ١ - ١٩٥١ ،  
نصدر اراؤنا الملكية بالتصديق على القانون الاتي وتأمر باصداره واضافته الى قوانين الدولة :-

## قانون تشكيل المحاكم الشرعية

قانون رقم (٤١) لسنة ١٩٥١

للادة

- ١ - يسمى هذا القانون ( قانون تشكيل المحاكم الشرعية ) لسنة ١٩٥١ ، ويعمل به بعد مرور شهر على نشره في الجريدة الرسمية .
- ٢ - تشكل في المملكة الاردنية الهاشمية محاكم شرعية ابتدائية في الالوية والاقضية ( او في اي مكان آخر ) ومحاكمة استئناف واحدة او اكثر حسب الحاجة وفقاً لما يقرره قاضي القضاة من آن الى آخر بنظام يضعه بموافقة جلالة الملك .
- ٣ - يذلف مجلس قضائي شرعي من مدير الشرعة رئيساً ومن قاضيين من كبار قضاة الشرع يختارهما قاضي القضاة اعضاء ، وينوب رئيس محكمة الاستئناف الشرعية عن الرئيس عند عدم حضوره . تناط بالمجلس المذكور الصلاحيات التالية :-
  - أ - تعيين القضاة الشرعيين وترقيتهم ونقلهم وعزلهم .
  - ب - اتخاذ الاجراءات التأديبية بحقهم .
  - ج - ترفع قرارات المجلس بموافقة قاضي القضاة لمقام جلالة الملك ولا يسري مفعولها ما لم يقبلها جلالة الملك وتقرر بتوقيعه .
- ٤ - تارس المحاكم الشرعية حق القضاة في الاحوال الشخصية بين المسلمين وتارس ايضاً النظر في كافة القضايا المتعلقة بانشاء الوقف لمنفعة المسلمين والادارة الداخلية لتلك الاوقاف وفقاً للراجع من مذهب ابي حنيفة الا ما نص عليه بمقتضى قوانينها الخاصة المعمول بها الان او اي نظام يوضع لهذه الغاية .
- ٥ - تؤول المحاكم الابتدائية الشرعية من قاض منفرد .
- ٦ - تؤول محكمة الاستئناف الشرعية من رئيس ومن عدد من الاعضاء وتنقسم من رئيس وعضوين وتصدر قراراتها بالاكثرية وتكون احكامها قطعية .
- ٧ - مراقبة المحاكم الشرعية مناطق بقاضي القضاة .
- ٨ - مدير الشرعة يساعد قاضي القضاة في مراقبة المحاكم وتفتيشها وتفتيش صناديق الايتام وعند غياب قاضي القضاة يمارس جميع الصلاحيات الموقولة اليه بموجب اي قانون او نظام يتعلق باصول المحاكمات الشرعية ومراقبتها .
- ٩ - رئيس الكتاب في المحكمة الابتدائية الشرعية يقوم باعمال القاضي حال غيابه الا اذا رأى قاضي القضاة ان المصلحة تستدعي انتداب قاض آخر .
- ١٠ - لقاضي القضاة ان ينتدب لدى الحاجة اي قاض من قضاة الشرع للقيام بوظيفة قاض في محكمة الاستئناف الشرعية او اية محكمة شرعية اخرى .
- ١١ - يعين الموظفون الشرعيون وفق نظام موظفي الحكومة الاردنية الهاشمية .
- ١٢ - عندما تقدم شكوى ضد موظف من موظفي الشرعة ، تتخذ الاجراءات التأديبية وفق نصوص نظام موظفي الحكومة الاردنية الهاشمية .
- ١٣ - لقاضي القضاة بموافقة جلالة الملك ان يضع أنظمة لتنفيذ احكام هذا القانون وفي الرسوم التي تستوفي في المحاكم الشرعية والتفقات التي تعطى للفريقين والشهود والهامين والخبراء ، او فيما يتعلق باجراءات المحاكم الشرعية وموظفيها .
- ١٤ - تظل الانظمة المعمول بها عند تاريخ سريان هذا القانون سارية المفعول وبما توضع أنظمة اخرى معدلة لها الا ما يتعارض منها مع احكام هذا القانون .
- ١٥ - تلغى القوانين والانظمة التالية :-
  - ١ - قانون المحاكم الشرعية والاردني ، لسنة ١٩٣١ المنشور في العدد ٣١٨ من الجريدة الرسمية مع ما ادخل عليه من تعديلات واضافات .

كل من لا يحل



- ٢ - الفقرة « ب » من المادة الثامنة وعبارة « وسائر موظفي الشرع » الواردة في الفقرة الرابعة من المادة الثامنة ، وعبارة « عزل جميع موظفي الشرع » الواردة في الفقرة السادسة من المادة الثامنة من نظام المجلس الشرعي الاسلامي الاعلى الصادر بتاريخ ٢٠ كانون الاول سنة ١٩٢١ .
- ٣ - المواد ١٥ و ٢ و ٣ و ٤ من لائحة محكمة الاستئناف الشرعية « فلسطين » المنشورة في العدد « ٨ » من الجريدة الرسمية بتاريخ ٢٠ كانون الاول سنة ١٩١٨ .
- ٤ - اي تشريع اردني او فلسطيني صادر قبل سن هذا القانون الى المدى الذي تكون فيه احكام تلك التشريعات مغايرة لاحكام هذا القانون .
- ١٦ - رئيس الوزراء وقاضي القضاة مكلفان بتنفيذ احكام هذا القانون .
- ١٠ - ٢ - ١٩٥١

قاضي القضاة  
عبد الله غوشه

رئيس الوزراء  
سمير الرفاعي

### قانون ضريبة الميراث

بمقتضى المادتين ( ٢٥ و ٥٣ ) من الدستور ،

وبناء على قرار مجلس الوزراء الصادر بتاريخ ١٩ - ٢ - ١٩٥١ ،

نصدر اراءتنا الملكية بتصديق القانون الموقت الآتي ونأمر بإصداره ووضعه موضع التنفيذ الموقت واضافته الى قوانين الدولة على اساس عرضه على مجلس الامة عند اجتماعه في دورته العادية القادمة : -

### قانون رقم ( ٤٢ ) لسنة ١٩٥١

قانون ضريبة الميراث

المادة

- ١ - يسمى هذا القانون الموقت ( قانون ضريبة الميراث لسنة ١٩٥١ ) ويعمل به من آذار سنة ١٩٥١ .
- ٢ - تفرض ضريبة سنوية على جميع الميراث المبيته في المادة الثالثة التي تكون موجودة في المملكة الاردنية الهاشمية في اي وقت من الاوقات خلال سنة واحدة وتستوفي وفقاً لاحكام هذا القانون من اصحاب تلك الميراث ويشترط في ذلك : -
- أ - لا تسري احكام هذا القانون في اية سنة على اي من الميراث المذكورة في المادة الثالثة في الاحوال التالية :
- الميراث الاخرى ، او
- ب - دخل المملكة الاردنية من اية بلاد مجاورة في يوم يلي اليوم المحدد من تلك السنة واستوفي عنه الرسم الجري ، او
- ج - هو ملك المؤسسة الدينية او غير الدينية مسكناً بجناحاً لا يتصل به بيتون الى تلك المؤسسة او للرضع او الحجاج او الاطفال او الايتام ويؤري وزير المالية ان الميراث استعملت في تلك السنة للاغراض الخاصة بتلك المؤسسة لا للربح .

- المؤسسة لا للربح .
- ٢ - تسري احكام هذا القانون على الميراث المذكورة في المادة الثالثة التي تدخل الى المملكة الاردنية الهاشمية من اية بلاد مجاورة . مع مراعاة احكام اية معاهدة او اتفاق ابرم بين حكومة المملكة الاردنية الهاشمية وحكومة تلك البلاد بشأن تلك الميراث .
- ٣ - تستوفي ضريبة الميراث من انواع الميراث المبينة في ادناه بالعدل المبين ازاء كل منها : -

فلس	
عن كل رأس من الابل	٢٠٠
عن كل رأس من الجاموس	٢٠٠
عن كل رأس من البقر	٢٠٠
عن كل رأس من الضأن	١٢٠
عن كل رأس من الماعز	١٢٠
عن كل رأس من الخنازير	٢٠٠

#### التعداد

- ٤ - يعين وزير المالية في كل سنة المدة التي يجري فيها تعداد جميع الميراث المدرجة في المادة الثالثة او اي منها كما يحق له تعيين السكان الذي يجري فيه التعداد بالنسبة لاي من هذه الميراث .
- ٥ - يجري التعداد بواسطة لجنة تدعى فيما بعد لجنة التعداد مؤلفة من المختارين او من هيئة الاختيارية في القرى او من الشيوخ في العشائر تحت رئاسة جاني الدائرة وذلك على الوجه التالي : -
- أ - على كل صاحب ميراث ان ينظم بيانا بالشكل الذي يقرره وزير المالية وان يثبت فيه عدد ونوع ما يملكه من الميراث التابعة لضريبة الميراث وفي غياب صاحبه ينظم من قبل الشخص الذي تكون الميراث في عهده .
- يوقع كل بيان كهذا او يحتم من قبل الشخص الذي نظمه او يرسم باياديه في محضر من شاهدين اثنين يوقعان على البيان او يسمانه باياديهما ، واذا كان الشخص المطاوب منه البيان امياً فمند طلب ذلك الشخص بعد الجاني البيان بالتبابة عنه ويوقع عليه مبينا انه قد اعد من قبله بطاوب من الشخص الذي عليه ان ينظمه .
- ب - تدقق لجنة التعداد في كل بيان واذا كان هناك سبب يدعو للارتياب في صحته فعلى اللجنة ان تبادر في الحال الى تحقيق مضمونه بعد الميراث بالفعل بكل ما فيه وجدته زائدة على العدد المبين في البيان المذكور تعتبر مكتومة وتقرض على صاحبه ضريبة مضاعفة .
- ج - تدخل اللجنة ما يحتميه البيان في تذكرة التعداد بالصورة التي يعينها وزير المالية اما اذا كانت اللجنة عدت الميراث بالفعل وكانت نتيجة التعداد تختلف عن البيان فحينئذ تدون تلك النتيجة في التذكرة بدلا من التفاصيل المدرجة في البيان .
- د - اذا قصر صاحب الميراث او اي شخص مدة وجود الميراث في عهده ولم ينظم البيان المطاوب بمحكمة هذه المادة حينئذ تكون لجنة التعداد قد دعته ليقوم بذلك ، فعلى اللجنة نفسها ان تدون الميراث وان تدخل النتيجة في تذكرة التعداد وتعتبر تلك الميراث مكتومة وتقرض على صاحبه ضريبة مضاعفة .
- هـ - يحق لصاحب الميراث الاعتراض لدى وزير المالية على قرار لجنة التعداد القاضي باعتبار الميراث مكتومة ويقدم هذا الاعتراض بواسطة محافظ العاصمة او متصرف اللواء او القائم مقام في القضاء تبعاً لمحل وقوعه وذلك خلال عشرة ايام من صدور تذكرة التعداد ويعتبر قرار وزير المالية نهائياً .
- ٦ - يجوز للجنة التعداد ان تعطي تذكرة تعداد واحدة او اكثر باسم شخص واحد تبعاً لمحل مراعي الميراث ورعايتها .
- ٧ - على لجان التعداد ان تعيد اجلها من ايامها جميع الميراث ما عدا الابل التي تخص افراد العشائر والرحل وجميع ميراث عابري السبيل وان تدون نتائج التعداد في سجل القرية التي وجدت تلك الميراث ضمن حدودها ويجب ان تستوفي الضريبة المستحقة عنها على الفور وكل من يخالف ذلك من الجباة بضد الضريبة التي لم تحصل .

هذا من الميراث

٨- على اصحاب المواشي الذين يسلون مواشيهم لاجل الكلال الى محلات بعيدة عن دوائر التعداد خارج حدود المملكة الاردنية الهاشمية قبل حلول الوقت الذي يعين فيه موعد للتعداد ، ان يراجعوا لجنة التعداد ويقدموا البيانات بعدد ونوعها وحمل وجودها ويحسبوا بموجبها على تذكرة التعداد ، اما اذا تعذر عليهم معرفة عددها بصورة اكدية بعدد فلا يكاف صاحبها ، بل يتوجب عليه ان يقدم استدعاء بذلك لحاسب المقاطعة مبيناً فيه واقعة الحال ويتوجب عليه ايضاً اجراء عددها حين دخولها البلاد الاردنية الهاشمية ، في اي وقت من اوقات السنة المالية وان يؤدي الضريبة عنها في حال وصولها في اول مرجع او مخفر اعد لتعداد المواشي التي تدخل من البلاد المجاورة ، اما اذا ادخلت هذه المواشي ولم يراجع اصحابها اول مرجع او مخفر او يحاول بصورة اخرى عدم تعدادها تعتبر تلك المواشي مكتومة وتعرض على اصحابها ضريبة مضاعفة .

٩- أ- تثبت التفاصيل التي تحتويها تذكر التعداد في السجل بالشكل الذي يعينه وزير المالية .  
ب- اذا رفض المانور او هيئة الاختيارية في القرية او شيخ العشيرة ان يعمدوا مع الجاني في تعداد المواشي فلوزير المالية ان يعين لجنة خاصة لاجراء التعداد وان يقرر الطريقة التي يجب اتباعها في القيام بهذه المهمة .  
١٠- يقرر وزير المالية الطريقة التي يجب اتباعها في تعداد وتفتيش ابل العشائر الرحل والمواشي الاخرى التي لم تعد في وقت التعداد اتمرد لتعداد مواشي القرى والعشائر غير الرحل ويحدد الوقت الذي تؤدي فيه الضرائب المتحققة عنها في تلك الحال التي يكون قد عين فيها مدة خاصة لتعداد وتفتيش تلك المواشي عملاً بالصلاحيات التي خولها بحكم المادة الرابعة .  
٢- الحاكم الاداري وحاسب المقاطعة مسؤولان عن مراقبة سير التعداد .

#### التفتيش

١١- تفتش معاملات لجنة التعداد من قبل لجنة تدعى فيما يلي « لجنة التفتيش » مؤلفة من موظف يعينه وزير المالية مأموراً اولاً ومن الجاني مأموراً ثانياً ويعين وزير المالية المدة التي سيجري التفتيش خلالها وله ان يحددها بمدة مناسبة ويهيئ قائد المنطقة او قائد المقاطعة قوة من الجند لمراقبة لجنة التفتيش ويكون الحاكم الاداري وحاسب المقاطعة مسؤولين عن مراقبة سير لجان التفتيش .  
١٢- تقدم لجنة التفتيش بتعداد جميع المواشي التي تستوفي عنها الضريبة وتجميع تذاكر التعداد المعطاة من قبل لجنة التعداد وتصدر تذاكر تفتيش بالصورة التي يعينها وزير المالية بدلا منها .  
٢- كل حيوان لم يبرز من اجله تذكرة التعداد او كان زائداً على العدد المبين في تذكرة التعداد يعتبر مكتوماً وتعرض على صاحبه ضريبة مضاعفة ويعطى من اجل هذه المواشي تذكرة تفتيش مبين فيها انها مكتومة .  
٣- يحق لصاحب المواشي الاعتراض لدى وزير المالية على قرار لجنة التفتيش القاضي باعتبار المواشي مكتومة وذلك ان يقدم هذا الاعتراض بواسطة محافظ العاصمة او متصرف اللواء او قائم المقام في القضاء بعباً لحل وقوعه وذلك خلال عشرة ايام من صدور تذكرة التفتيش ويعتبر قرار وزير المالية نهائياً .  
١٣- على لجنة التفتيش ان تعد داخل دوائرها جميع المواشي ما عدا الابل التي تخص افراد العشائر الرحل وجميع مواشي عابري السيل وان تطلي تذاكر تفتيش من اجل هذه المواشي التي يجب ان تستوفي ضريبتها المتحققة فوراً وكل من يخالف من الجباة امر التحصيل فوراً يضمن الضريبة المتحققة وتحصل منه .  
١٤- أ- على لجنة التفتيش ان تدخل في السجل جميع المعلومات المتعلقة بالمواشي المدونة من قبلها خلا التي ابرزت من اجلها تذاكر التعداد .  
ب- يجوز للجنة التعداد او لجنة التفتيش الدخول لابة ارض او بناية اذا كان لديها ما يعينها على الاعتقاد بان فيها مواش خاصة للضريبة بمقتضى احكام هذا القانون .

#### الجباة

١٥- تدفع ضريبة المواشي المستحقة بمقتضى تذكرة التعداد الى رئيس لجنة التعداد ( الجاني ) في تاريخ اصدار تذكرة التعداد او الى الجاني او الى محاسب المقاطعة في اي وقت بعد ذلك التاريخ وقبل انتهاء مدة التعداد وتدفع ضريبة المواشي المستحقة بمقتضى تذكرة التفتيش فيما اذا كانت المواشي مكتومة الى الجاني في تاريخ اصدار تذكرة التفتيش او الى الجاني او الى المحاسب في اي وقت بعد ذلك التاريخ وقبل انتهاء مدة التفتيش .  
١٦- عندما تقضي احكام هذا القانون على لجنة التعداد او لجنة التفتيش وحسباً تقتضيه الحال ان تجبى الضريبة المتحققة عن المواشي فوراً ويرفض صاحبها او شيخ العشيرة التي تخص تلك المواشي ان يدفع الضريبة عند الطلب فليجئة ان تضع يدها على عدد كاف منها يكفي من حيث القيمة لتسديد الضريبة المستحقة وان تبادر في الحال الى بيعه بالزيادة العلنية فوراً . اذا زاد شيء من ثمن البيع بعد تسديد الضريبة ونفقات البيع فالزيادة تسلم حينئذ لصاحب المواشي ، ويجب ان يتم تحصيل الضريبة المستحقة بجمعها عند الانتهاء من التفتيش ومن يخالف ذلك من الجباة يعرّم من الاكرامية المستحقة له .  
١٧- فيما خلا الظروف المذكورة في المادة السابقتين تجبى الضريبة المستحقة بمقتضى احكام هذا القانون وفقاً لقانون جباة الضرائب المعمول به وقت الجباة .

#### العقوبات

١٨- كل من اخفى اية مواش خاصة للضريبة بمقتضى احكام هذا القانون او تخلف عن جمعها في المكان المبين بمقتضى المادة الرابعة في الوقت او الاوقات المحددة او منع او اعاق تعدادها او تفتيش التعداد بمقتضى هذا القانون بآية صورة اخرى يعتبر انه ارتكب جرماً ويعاقب لدى ادانته من قبل المحكمة بغرامة لا تتجاوز مائة دينار او بالحبس مدة لا تتجاوز ثلاثة اشهر او بكليتا هاتين العقوبات دون ان يحيف ذلك بالالتزام المترتب عليه بدفع الضريبة مضاعفة عن جميع المواشي او اي منها بمقتضى المادة ( ١٢ ) .

#### الاكراميات

١٩- تعطى لجنة التعداد اكرامية قدرها اثنان بالمائة من الضريبة المستحقة عن المواشي المدونة وخمسة بالمائة من نصف الضريبة عن المواشي المكتومة وفقاً لنص الفقرتين ( ب و د ) من المادة الخامسة ، يؤدي للجاني نصف هذه الاكرامية ويدفع النصف الثاني لاعضاء اللجنة الآخرين .  
٢٠- تعطى لجنة التفتيش اكرامية قدرها اثنان في المائة من الضريبة المستحقة عن المواشي التي اصدرت من اجلها تذاكر تفتيش وخمسة في المائة من نصف الضريبة عن المواشي المكتومة وفقاً لنص الفقرة ( ٢ ) من المادة ( ١٢ ) .  
تؤدي هذه الاكرامية وتوزع بالصورة التالية :-  
أ- اذا كان المأمور الاول من ضباط الصف فيؤدي ربع الاكرامية للجاني والثلاثة ارباع الباقية لوزارة الدفاع لتقسيمها بين ضباط الصف والجنود بالصورة التي تراها .  
ب- اذا كان المأمور الاول من موظفي الحكومة فيؤدي ثلث الاكرامية له وثلث للجاني والثلث الباقية لوزارة الدفاع لتقسيمها بين الجنود بالصورة التي تراها .  
٢١- تؤدي اكراميات التعداد بالنسبة التالية في حالة اجراء التعداد معاً للابل التي تخص العشائر الرحل وتشترك شيوخها في التعداد والتفتيش .

#### نصف الضريبة عن الابل المكتومة

اثنان ونصف بالمائة  
اثنان ونصف بالمائة  
اثنان ونصف بالمائة

#### من الضريبة

أ- للشيوخ ١٥ بالمائة  
ب- للجاني ١ بالمائة  
ج- لافراد الجيش ١ بالمائة

هكذا من المأمور



٢- تؤدي الاكراميات التالية في حالة اجراء تعداد وتفتيش المواشي الاخرى معاً غير الابل التي تخص المشائر الرجل ويشترك شيوخها في التعداد والتفتيش .

من الضريبة	من نصف الضريبة عن المواشي المكتومة
أ - للشيوخ ١ بالمائة	اثنان ونصف بالمائة
ب - للجاني ١ بالمائة	اثنان ونصف بالمائة
ج - لافراد الجيش ١ بالمائة	اثنان ونصف بالمائة

٣- لوُزِي المال ان يحبس عن اي عضو من اللجنة قسماً من الاكرامية التي يستحقها وفقاً لنصوص هذا القانون او كلها فيما اذا اساء السلوك او قصر عن اداء واجباته على وجه مرض .

٢٢- ١- في حالة دخول قوافل من الابل الى البلاد الاردنية الهاشمية بقصد الاتجار يعطي شيخ القبيلة او رئيس الاكرامية تعادل ١٠ بالمائة من الضريبة التي تستحق عنها شرط ان يكون ذلك الشيخ او الرئيس قد اخبر باختياره السلطات المحلية بقدم القافلة وساعد على تعدادها وتحصيل الضريبة عنها .

وعلى محاسب المقاطعة ان يؤدي الاكراميات التي هي من هذا القبيل على الفور بالاستناد الى شهادة من قائد منطقة البادية تضمن ان شيخ القبيلة او رئيسها قد اتم كافة الشروط التي تؤهل لاختد الاكرامية . وان الضريبة التي تحقت عنها قد حصلت بناتها .

٢- من يعطي اخباراً يؤدي الى اكتشاف مواش مكتومة يعاقب له ان يتناول اكرامية تعادل ثلث الضريبة عن المواشي المكتومة .

#### الانظمة

٢٣- مجلس الوزراء بموافقة جلالة الملك المعظم ان يضع انظمة لتعداد المواشي التي تدخل المملكة الاردنية الهاشمية في غير اوقات التعداد والتفتيش بصورة عامة لتنفيذ احكام هذا القانون .

#### الانقضاءات

٢٤- تلغى القوانين التالية :-

- ١- قانون ضريبة المواشي لسنة ١٩٢٩ المنشور في العدد (٢١٦) من الجريدة الرسمية المؤرخ في ٢٨-١-١٩٢٩ المعلن عن تنفيذه في العدد (٢٢١) من الجريدة الرسمية المؤرخ في ٥-٦-١٩٢٩ مع ما ادخل عليه من تعديلات
- ٢- قانون ضريبة الحيوانات لسنة ١٩٤٤ المنشور في العدد ١٣٨٠ من الوقائع الفلسطينية المؤرخ في ٢٨-١٢-١٩٤٤
- ٣- قانون ضريبة الحيوانات ( المعدل ) لسنة ١٩٤٦ المنشور في العدد ١٤٧٢ من الوقائع الفلسطينية المؤرخ في ٥-٢-١٩٤٦
- ٤- قانون ضريبة الحيوانات ( المعدل ) لسنة ١٩٤٧ المنشور في العدد ١٥٦٣ من الوقائع الفلسطينية المؤرخ في ١٥-٣-١٩٤٧
- ٥- كل تشريع اردني او فلسطيني صادر قبل سن هذا القانون الى المدى الذي يكون فيه تلك التشريعات مغايرة لاحكام هذا القانون .
- ٢٥- رئيس الوزراء ووزير المالية مكلفان بتنفيذ احكام هذا القانون .

١٩٥١ - ٢ - ٢١

وزير المالية والاقتصاد بالوكالة  
مزارع الجاني

رئيس الوزراء  
سليم الرفاعي

## محرم الدين الحسين بن الحسين ملك المملكة الأردنية الهاشمية

بمقتضى المادتين ( ٥٣ و ٢٥ ) من الدستور ،

وبناء على قرار مجلس الوزراء الصادر بتاريخ ١٤ - ٢ - ١٩٥١ ،

نصدر اراءتنا الملكية بتصديق القانون الموقت الا تي تأمر باصداره ووضعه موضع التنفيذ الموقت واضافته الى قوانين الدولة على اساس عرضه على مجلس الامة عند اجتماعه في دورته العادية القادمة .

## قانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٥١

معدل لقانون اصول المحاكم الجزائية - البيئات المعمول به في الضفة الغربية

المادة ١ - يسمى هذا القانون الموقت ( القانون المعدل لقانون اصول المحاكم الجزائية - البيئات لسنة ١٩٥١ ) ويعمل به اعتباراً من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - يستعاض عن عبارة ( السكرتير العام ) ابناً وودت في المادة الثانية من قانون اصول المحاكم الجزائية المعدل لسنة ١٩٤٤ المعمول به في الضفة الغربية للمملكة الاردنية الهاشمية بعبارة ( وزير العدل )

المادة ٣ - رئيس الوزراء ووزير العدل مكلفان بتنفيذ احكام القانون .

١٧ - ٢ - ١٩٥١

وزير العدل  
عبد الله غوش

## محرم الدين الحسين بن الحسين ملك المملكة الأردنية الهاشمية

بمقتضى المادتين ( ٥٣ و ٢٥ ) من الدستور ،

وبناء على قرار مجلس الوزراء الصادر بتاريخ ١٤ - ٢ - ١٩٥١ ،

نصدر اراءتنا الملكية بتصديق القانون الموقت الا تي تأمر باصداره ووضعه موضع التنفيذ الموقت واضافته الى قوانين الدولة على اساس عرضه على مجلس الامة عند اجتماعه في دورته العادية القادمة .

## قانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٥١

معدل لقانون الحرس الوطني رقم ٧ لسنة ١٩٥٠

المادة ١ - يسمى هذا القانون الموقت ( القانون المعدل لقانون الحرس الوطني رقم ٧ لسنة ١٩٥٠ ) ويعمل به اعتباراً من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - تضاف الفقرة التالية الى المادة ( ١٤ ) من قانون الحرس الوطني رقم ٧ لسنة ١٩٥٠ كفقرة ( ب ) وتعتبر المادة ( ١٤ ) المذكورة فقرة ( أ ) - ١

ب - يجوز لرئيس اركان حرب الجيش العربي الاردني في الاحوال العادية ان يستقدم افراد الحرس

(جواب)

رئيس الوزراء  
محمّد الرفاعي

٢٥ و ٥٣ من الدستور ،

مسلمة الوزراء الصادر بتاريخ ١٤ - ٢ - ١٩٥١،

مقتضى القانون الموقت الآتي ونأمر بإصداره ووضعه موضع التنفيذ الموقت وإضافته الى  
سجل الامة عند اجتماعه فى دورته العادية القادمة ،

رقم ٤٥ لسنة ١٩٥١

مدل لقانون المبيعات لسنة ١٩٣٤

المعدل لقانون البلديات لسنة ١٩٥١) وقرأ مع قانون البلديات لسنة ١٩٣٤  
على ) لقانون واحد ويعمل به اعتباراً من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .  
( حكومة فلسطين ) ايها وردت في القانون الاصل بعبارة ( حكومة المملكة الاردنية

جـ - يستعاض عن عبارة ( المندوب السامي في محله ) اينما وردت في القانون الاصلي بعبارة ( مجلس الوزراء ) .  
د - يستعاض عن كلمة ( الحاكم ) او عبارة ( حاكم اللواء ) اينما وردت في القانون الاصلي بعبارة ( متصرف اللواء )  
وتعني كلمة ( المجلس ) المجلس البلدي الشكل بمقتضى احكام هذا القانون .  
ويقصد باللفظة ( عضو ) عضو المجلس البلدي المنتخب حسب الاصول .

٤ - تلغى المادة الاولى من الذيل الثاني للقانون الاصل، ويستعاض عنها بالمادة التالية:

١٦ - يستعاض عن كلمة (فلسطيني) ايضاً وردت في هذا الدليل بكلمة (اردني) ومعني كلمة (اردني) الواردة في الدليل المذكور كل شخص احرز الجنسية الأردنية بمقتضى أحكام قانون الجنسية الأردنية رقم ٥٦ لسنة ١٩٤٩ء ، وتشمل كل شخص كان يتم عادة قبل انتهاء الانتداب في اي قسم من فلسطين وكان يعتبر فلسطينياً بموجب القانون المعمول به اذ ذاك واتخذ محل اقامته النهائية حالياً في المملكة الأردنية الهاشمية .

في المدن) إنما وحدث في الذيل المذكور بعبارة (أية ضرائب بلدية أو رسوم بلدية) دفعت خلال الاثني عشر شهراً

٦- تعدل الفقرة (ج) من المادة الثانية من الذيل الرابع المالحق بالقانون الاصيل بالاستعاضة عن عبارة (ضريبة الاملاك في المدن) اينما وردت في الذيل المذكور بعبارة (اية ضرائب بلدية و رسوم بلدية) دفعت خلال الاثني عشر شهراً التي سبقت تاريخ التوقيع ، وبالاتعاضة عن لفظة (جنينين) بعبارة (دينار واحد) .

٧- تعدل الفقرة (١) من المادة الثالثة من الذيل السابع الملحق بالتعاون الأساسي بالاستعاضة عن عبادة (٢٥) جنسياً بعبادة (عشرة دنابر اردنيه) .

٨ - يلغى من احكام القانون الاصلى كل ما يتعارض مع احكام هذا القانون .

٩- رئيس الوزراء ووزير الداخلية مكلفان بتنفيذ احكام هذا القانون .

• 1901-2-1A

جبر

وزير الداخلية  
محمد عباس ميوزا

رئيس الوزراء  
مدير الرفاعي

الديوان الخاص بتفسير القوانين والأنظمة

قرار رقم ( ١٢٤ )

بتاريخ ٦ - ٢ - ١٩٥١ اجتمع الديوان الخاص بتفسير القوانين والانظمة في مكتب سماحة وزير العدلية النظر في كتاب فضالة رئيس الوزراء رقم ٢ - ١٤٠ - ١ - ٤٧٧٣ تاريخ ٢٤ - ١٢ - ١٩٥٠ ، التضمن طلب تفسير احكام المادة الرابعة من قانون الحراج والغابات رقم ( ٢٤ ) لسنة ١٩٣٩ ، وبان ما اذا كانت اشجار الحور تعد من الاشجار المحرقة ام لا .

وبعد التدقيق والمذاكرة تبين ان الفقرة (آ) من المادة (٦٨) من الدستور تنص بصراحة على ان الديوان الخاص بتفسير القوانين والانظمة لما ينظر في تفسير النص القانوني الذي لم تكن المحاكم قد فسرتة في خصوص النقطة المطالب تفسيرها . وتبين من الاطلاع على اوراق القضية الصالحة الجرائية ذات الرقم (١١٣٥) الفصل من قاضي صلح عجلون بتاريخ ٢٦ - ١٠ - ١٩٥٠ المشار اليها في كتاب مدير الاراضي والمساحة رقم ٤٦١-٩٦-١٢١٩ تاريخ ١٢-١٢-١٩٥٠ المرفق بكتاب فخامة رئيس الوزراء وعلى الاعلام الاستثنائي الصادر بتاريخ ١٢ - ٢ - ١٩٤٩ رقم ١٨٠ في القضية القضية الصالحة الجرائية المصعدة من قاضي صلح جرش بتاريخ ٩ - ١٢ - ١٩٤٨ رقم ٦٣٣ ان المحاكم قد تولت تفسير النص القانوني المذكور بخصوص النقطة المطالب تفسيرها وقررت ان شجر الحور المزروع في البساتين الخاصة لا يعد من الاشجار الحرة المقصودة بمقانون الجراح والغابات .

ولهذا فإن الديوان الخاص يقرر باتفاق الآراء عدم صلاحية تفسير النص المذكور علبالمادة (٦٨) السالفة الذكر. وورقم هذا القرار للفضامة ورئيس الوزراء ليُفضل باجراء مقتضى.

رئيس الديوان الخاص بتفسير  
القوانين والأنظمة

القوانين والأنظمة

**عَنْ**

ف

■

•

عضو      عضو      عضو

عبد اللہ غوث

1. *Journal of the American Medical Association*, 1997; 278: 1039-1044.

(غائب)

الحمد لله

1

1

1

ر. طه

## مستعار

لا کے



## قانون البريد والهاتف

بمقتضى المادة (١٤) من الدستور،

وبناء على قرار مجلس الوزراء الصادر بتاريخ ٧ - ٢ - ١٩٥١،

نصدر أوامرنا الملكية بتصديق النظام الآتي، ونأمر بإصداره وإضافته إلى أنظمة الدولة :-

### نظام الهاتف رقم (١) لسنة ١٩٥١

يسمى هذا النظام ( نظام الهاتف لسنة ١٩٥١ ) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

المادة

- ١- على كل من يرغب في الاشتراك بالمهاتف ان يعقد اتفاقاً مع وزير المواصلات ( البرق والبريد ) من اجل استئجار خط هاتفي واحد او اكثر متصل بانقسم ولا يحق لاي كان تقديم الاسلاك الهاتفية وتركيب ادواتها الا بعد الحصول على موافقة وزير المواصلات الخطية بذلك .
- ٢- تعتبر الشروط التالية المعينة في هذا النظام سارية على اتفاق الهاتف وتؤلف قسماً منه الا اذا ذكر خلاف ذلك صراحة في اي اتفاق آخر .

- الشروط السارية على اتفاق الهاتف -

- ١- يكون للالفاظ والمبارات التالية الواردة في هذا النظام المعاني الخاصة لما ادناه .
- ١- تعني عبارة ( خط الهاتف ) انها تشمل الخط الممتد من محل المشترك الى قسم الهاتف في دائرة البريد واية خطوط فرعية واجهزة اخرى مذكورة في الاتفاق . وتعني لفظة ( المشترك ) الفريق المتعاقد في الاتفاق مع وزير المواصلات ( البريد ) . وتعني لفظة ( قسم ) قسم الهاتف الذي يتصل به المشترك في دائرة البريد المركزية او الفرعية . وتعني عبارة ( محل المشترك ) المحل الذي مد اليه خط الهاتف . وتعني كلمة ( مصدق ) الامضاء الموقع من الموظف المختص بدائرة البريد بالتصديق ويكون ذلك التصديق بينة فاطمة على صفة الامور المصدق عليها . وتعني عبارة ( وزير المواصلات - البرق والبريد ) الوزير القائم حالياً او اي موظف آخر يقوم مقامه بالتوقيع بالنيابة عنه . وتعني لفظة ( الاجار ) اي مبلغ او اية مبالغ يدفعها المشترك من اجل خط الهاتف . وتعني عبارة ( الطلب الداخلي ) الطلب الذي يطلبه المشترك لمحادثة مشترك آخر مرتبط هاتفه بنفس القسم .
- ٢- يقوم وزير المواصلات ( البريد ) بتحديد خط الهاتف والخطوط الفرعية وتركيب الاجهزة الاخرى ويحافظ على بقائها في حالة صالحة حسب احكام الاتفاق ولكنه لا يكون مسؤولاً عن اية خسارة او ضرر قد يلحق المشترك من جراء تعطيل اية عمارة هاتفية تجري بواسطة ذلك الخط سواء اكان التعطيل كلياً ام جزئياً .
- ٣- يسمح للمشترك مع مراعاة احكام هذا النظام وهذه الشروط بالاستفادة من المخابرات الهاتفية بواسطة خط الهاتف المذكور خارجية كانت ام داخلية او ( دولية ) .
- ٤- لا يجوز للمشترك ان يحيل او يؤجر اي اتفاق او اية منفعة او فائدة ناجمة عنه او ان يتصرف به او بها على اي وجه آخر .
- ٥- على المشترك ان يقدم لموظفي البريد جميع التسهيلات الممكنة لترتيب خط الهاتف وفحصه وصيانته وفصله ونقله وان يسمح لهم بالدخول في جميع الاوقات المعقولة الى محله او الى المحلات الواقعة تحت تصرفه واشرافه من اجل تلك الغاية واذا لم يتمكن الموظف من الحصول على التسهيلات المذكورة يجوز لوزير المواصلات ان يفصل الخط عن القسم الى ان يحصل عليها واذا استمر المشترك متمسكاً عن تقديم تلك التسهيلات يحق لوزير المواصلات ان يفسخ الاتفاق خلافاً لبريد الهاتف من محله .

هذا من المراسل

- ٦- على المشترك ان يعنى بالمهاتف واجهزته ووصلاته الموجودة في محله اعتناء تاماً ولا يجوز له ان يحدث اي عطل فيها او يعيبها او يتلفها او يحدث وصلة فيها او يسمح باحداث ذلك العطل او العبث او التغيير او النقل او الوصل او الاتصال او التشويه وعلى المشترك ان يدفع حين الطلب جميع النفقات التي تكبدتها مصلحة البريد وقبلة العطل والضرر الناجم من جراء اخلاصه بهذا الشرط ولا يحق للمشترك ان يقاضي مصلحة البريد من اجل اي عطل او ضرر اصابه من جراء سريان اي تيار كهربائي قوي صادر من دائرة البريد قد يصل الى محل المشترك بواسطة خط الهاتف ، وعليه ايضاً ان يدفع حين الطلب النفقات التي انقثت في سبيل تصليح او تجديد او استبدال اي جزء من اجزاء الهاتف او الاجهزة الموجودة في محله بما قد تكون فقدت او اُتلفت او اصبحت بسبب نشوب حريق او لاي سبب آخر اكان ذلك الفقدان او التلف او الضياع ناجماً عن تعدد او اهمال او عن حادث عرضي .
- ٧- اذا قام المشترك بتحديد او تركيب خط هاتفي داخلي او سبابة الخ دون علم مصلحة البريد ، يحق عندئذ لوزير المواصلات فسخ الاتفاق او تفريق المشترك اربعة اضعاف الرسم المتحقق .
- ٨- يحق للمشترك ان يطلب من مصلحة البريد اجراء تغيير في خط هاتفه او في اجهزته ووصلاته وكذلك تعديل الهاتف من محل الى آخر لقاء الرسوم والاجور المقررة ويحق لوزير المواصلات دون طلب من المشترك وفي اي وقت من الاوقات ان يجري اي تغيير في خط الهاتف اذا رأى ان هذا الاجراء يعود على مصلحة البريد بالنفع على ان تظل احكام الاتفاق سارية بالرغم من هذا التبدل او التغيير .
- ٩- لوزير المواصلات الحق في استعمال اية دورة اتصال او اي خط يستعمله المشترك لاية غاية قد تنطوي على نقل التيار الكهربائي بذبذبات تخفف عن الذبذبات المستعملة بواسطة دورة الاتصال المذكورة او الخط المذكور .
- ١٠- يحق لوزير المواصلات عندما تستدعي الضرورة فصل خط الهاتف عن القسم مربوط به وربطه باي قسم آخر ، وكذلك تغيير رقم الهاتف المخصص لاي مشترك او تغيير اسم القسم المتصل به .
- ١١- لا يحق للمشترك ان يعرقل او يعيق عن قصد او تعدد او اهمال ادارة نظام الهاتف ويبرها واذا اضر وزير المواصلات ان المشترك يستعمل خط الهاتف او جهازه بصورة تسبب ازعاجاً مشترك آخر او تضر بغير خدمة الهاتف فيحق له ان يفسخ في الحال عقد الاتفاق بعد ان يرسل للمشترك اشارة خطياً بذلك بالبريد المسجل .
- ١٢- على المشترك حين فسخ الاتفاق لاي سبب من الاسباب ان يسلم دائرة البريد خط الهاتف مع جميع الاجهزة والوصلات في حالة جيدة كما استلمها يستثنى من ذلك البلى العادي الناجم عن الاستعمال .
- ١٣- يحق للمشترك ان يفسخ الاتفاق حين انتهاء مدته الاصلية شرط ان يقدم طلباً خطياً بذلك الى وزير المواصلات قبل انتهاء المدة بشهر ، اما اذا اراد فسخ الاتفاق بعد انتهاء تلك المدة ولو بيوم واحد فعليه ان يدفع الاشتراك عن مدة ربع سنة اي قيمة قسط واحد من الاشتراك السنوي بغض النظر عما اذا كان يريد الاحتفاظ بالمهاتف حتى فسخ الاتفاق ام لا .
- ١٤- تنشر في الجريدة الرسمية فئات الرسوم القياسية لترتيب الهاتف والخدمات الاخرى بما في ذلك رسوم الاشتراك ونفقات نقل الهاتف واجور المكالمات الخارجية والداخلية ويحتفظ وزير المواصلات لنفسه بحق تقرير فئات خاصة للترتيب او الاشتراك او نقل الهاتف تزيد عن تلك الفئات القياسية اذا كانت نفقات تركيب خط الهاتف المبحوث عنه او صيانته او نقله تبرز فئات خاصة .
- ١٥- يدفع المشترك حين الطلب كافة الرسوم المقررة وكذلك النفقات والتكاليف الواجب دفعها مقابل التسهيلات والخدمات التي تقدم له خارجاً عن نطاق الاتفاق وكذلك اية نفقات اخرى حالما ترسل اليه قائمة الحساب .
- ١٦- يحق للمشترك ان يعترض على اية مبالغ تحقها مصلحة البريد بعد دفع ما يطلب منه كاملاً وعلى وزير المواصلات التعقيب في اعتراضه ورده اي مبلغ قد يكون حصل منه بالخطأ .
- ١٧- تدفع رسوم الاشتراك على اربعة اقساط ويدفع كل قسط مقدماً في اليوم الاول من شهر كانون الثاني فالיום الاول من شهر نيسان فالיום الاول من شهر حزيران فالיום الاول من شهر تشرين الاول من كل سنة على ان يدفع القسط الاول حين

التوقيع على اتفاق الاشتراك في خط الهاتف ويعصب على اساس بدل اشتراك الثلاثة لشهر المحددة تنفاً منها كان تاريخ ابتداء المدة .

١٨- اذا تأخر المشترك عن دفع اجور المكالمات الخارجية او اية رسوم هاتفية اخرى مدة ( ١٥ ) يوماً من تاريخ التبليغ يفصل السلك عن القسم ولا يعاد وصله الا بعد دفع المبلغ المستحق مضافاً اليه رسم وصل الخط ، واذا مضى على تأخير شهر فلوزير المواصلات الحق بفسخ الاشتراك والاستيلاء على الآلات والادوات وان يستوفي حالاً ما المستحق عليه من الرسوم والاجور مضافاً اليها . مبلغ يعادل ربع الاشتراك السنوي او المدة الباقية لآخر السنة ويعتبر هذا المبلغ كعقودهم به حكماً نهائياً غير قابل للاعتراض كما انه لا يدخل بطابق التصفية في حالة الافلاس .

١٩- في حالة اشهار افلاس المشترك او اخلاعه بأي شرط من شروط الاتفاق يعلق لوزير المواصلات فسخ الاتفاق شرط ابلاغ المشترك ذلك بالبريد المسجل .

٢٠- اذا تأخر مشترك في حيازته آلة هاتف رسمية عن تأدية اجور المكالمات الخارجية الصادرة من هذه الآلة او اية رسوم اخرى خلال ١٥ يوماً من تاريخ التبليغ يرسل بيان بها لوزارة المالية لحسمها من مرتبه .

٢١- اذا فسخ الاتفاق قبل انقضاء مدته الاصلية يبقى اشتراك ملازماً بدفع رصيد رسوم الاشتراك واية مبالغ اخرى مستحقة عليه حتى نهاية مدة الاتفاق الاصلية .

٢٢- يعتبر كل حساب او اشعار مصدق عدا اشعار فسخ الاتفاق انه سلم للمشارك قانونياً اذا سلم اليه بالذات أو ترك في محله أو في منزله ، اما اشعار فسخ الاتفاق فيعتبر انه اعطي حسب الاحوال اذا ارسل بالبريد المسجل الى عنوان محل المشترك الاعتيادي او الى آخر عنوان معروف له .

٢٣- تقوم الاشارات والمحاريب التي ترسلها دائرة البريد الى المشترك مقام الاخطارات التي تقضيها احكام اصول قانون المحاكمات الخيرية .

٢٤- يكون خط الهاتف مسوراً لاستعمال المشترك خلال الاوقات التي يعينها وزير المواصلات .

٢٥- لا يعلق للمشارك تعاطي السلام وتسليم المراسلات او غيرها من المحاريب المتقولة بواسطة الهاتف او اي عمل آخر من هذا القبيل وتوزيعها للغير .

٢٦- أ- يكون عدد الطلبات الداخلة للنافذة المسموح بها محانا في كل سنة حسب ما هو منصوص عنه في الاتفاق وما يتناسب مع ذلك عن اية مدة اخرى تقل عن السنة حتى انتهاء اجل الاتفاق .

ب- يعتبر الطلب الداخلي نافذاً اذا اتصل الشخص الذي صدر عنه الطلب بأي شخص في محل المشترك المطلوب محادثته .

٢٧- أ- لا يتعهد وزير المواصلات بتعجيل اجراء الطلبات الخارجية من هاتف المشترك .

ب- يكون الطلب الخارجي نافذاً حينما يصل الشخص الذي صدر عنه الطلب الخارجي بأي شخص في محل المشترك انطاب محادثته في الخارج .

ج- يحق لوزير المواصلات ان ينهي اية محادثة خارجية بعد انتهاء ثلاث دقائق من بدئها ويحق له ان يقطع محادثة داخلية في اي وقت لانتهاء محادثة خارجية وان يقطع في اي وقت محادثة خارجية بالملكية الاردنية الهاشمية بين اي من المشتركين لانتهاء محادثة خارجية دولية .

٢٨- يحق لوزير المواصلات ان يطلب من المشترك مبلغاً كتأمين على حساب المكالمات الخارجية وان لا يسمح باجراء مكالمات خارجية الا متى دفع ذلك .

٢٩- يلغى هذا النظام نظام الهاتف رقم ١ لسنة ١٩٤٤ وجميع تعديلاته من تاريخ العمل به الا ان الالغاء لا يمنع تنفيذ ما يتعلق بأية مسألة جرت قبل الالغاء المذكور ويسري مفعوله على الصفتين الشرقية والغربية من المملكة الاردنية الهاشمية .

١٧ - ٢ - ١٩٥١

وزير المواصلات

وليس الزوراء

مدير الرقابة

محرره

## ملحق

باجور خدمات الهاتف ونوعها

١ - تستوفي رسوم التأسيس سلفاً وتكون بموجب الجدول التالي :-

فلس دينار

أ - ١٢ عن كل خط اصلي يصل محل المشترك بالمقسم العام او خط فرعي يصل أحد محلي المشترك بالآخر في بنامين منفصلين على ان لا تزيد المسافة عن كيلو مترين هوائيين في عمان واربد والقدس ونابلس وكيلو متر واحد هوائي في سائر المملكات والمدن .

١٥٠٠ عن كل مائة متر اضافي او جزء منها .

ب - عن كل مقسم خصوصي يصل محل المشترك بالمقسم العام بأكثر من خط واحد .

١٢ عن الخط الاول

٦ عن الخط الثاني

٤ عن الخط الثالث

ج - تعين هذه الرسوم على اساس ان يكون التأسيس المطلوب ضمن حدود البلدية اما اذا كان خارجاً عنها فعلى الطالب ان يتفق مع وزير المواصلات على نفقات المقسم الزائد وعلى نفقات صيانه السنوية وتبريم اتفاقية خاصة بين وزير المواصلات وبين طالب الاشتراك بذلك .

د - ١٥٠٠ عن تأسيس كل فرع داخلي اي نفس البناء ما لم يزيد طوله عن مائة متر .

٣٠٠ عن كل مائة متر اضافية او جزء منها .

هـ - عن تحويل ارتباط كل فرع خارجي مربوط بهاتف المشترك او مقسمه الخاصي الى المقسم العام او العكس بالعكس :-

أ - ٧٥٠ في حالة عدم استعمال سلك خارجي

ب - ٣ في حالة استعمال سلك خارجي لا يزيد طوله عن مائة متر

ج - ٦ في حالة استعمال سلك خارجي يزيد طوله على مائة متر

١٢ عن كل خط اتصال يربط مقسمين خاصين للمشارك نفسه او عن كل خط خصوصي بين بنائين منفصلين للمشارك نفسه على ان لا تزيد المسافة في كلتا الحالتين على كيلو مترين هوائيين في عمان واربد والقدس ونابلس وكيلو متر واحد في بقية المدن والمملكات .

١٥٠٠ عن كل مسافة مائة متر اضافية او جزء منها .

١٥٠٠ عن كل جرس صغير او كبير لا تزيد مسافته عن مائة متر .

٣٠٠ عن كل مسافة مائة متر اضافية او جزء منها .

الاشتراكات

عمان، نابلس، رام الله

فلس دينار

المملكات

دينار

تدفع رسوم الاشتراك على اربعة اقساط ويدفع كل قسط سلفاً في بد شهر نيسان وتوزع وتشرين الاول وكانون الثاني وتكون حسب الجدول التالي :-

عن كل خط اصلي يصل محل المشترك بالمقسم العام على ان لا تزيد

٩

١٢



## عمان، نابلس، رام الله

الملاحقات

فلس دينار فلس دينار

المسافة عن كيلو مترين هوائيين في عمان واربد والقدس ونابلس و كيلو متر واحد في بقية الملاحقات والمدن .	٧	٥٠٠	٩	٥٠٠
عن كل خط اضافي يصل محل المشترك بالمقسم العام .	٧	٥٠٠	٩	٥٠٠
عن كل خط فرعي يصل على المشترك بالآخر في بنائين منفصلين على ان لا تزيد المسافة عن الكيلو مترين هوائيين في عمان واربد والقدس ونابلس و كيلو متر واحد في البلدان الاخرى .	٧	٥٠٠	٩	٥٠٠
عن كل خط اتصال يربط مقسمين خاصيين بالمشارك نفسه	١	٥٠٠	١	٥٠٠
عن كل خط فرعي يصل احد محلي المشترك بالآخر في نفس البناء على ان لا تزيد المسافة عن مائة متر .	٢		٢	
عن كل هاتف متنقل بواسطة ابريز داخل البناء الذي يشغله المشترك بالاضافة لرسم الاشتراك .	١		١	
عن كل جرس اضافي صغير لا تزيد مسافته عن مائة متر .	١	٥٠٠	١	٥٠٠
عن كل جرس اضافي كبير لا تزيد مسافته عن مائة متر .	١		١	
سماعة صغيرة اضافية	١	٨٠٠	١	٨٠٠
سماعة رأس منفردة	١	٥٠٠	١	٥٠٠
سماعة رأس مزدوجة	٢	٣٠٠	٢	٣٠٠
« رسوم خصوصية تستوفي مرة واحدة في جميع الاماكن »		٣٧٥		
عن كل اضافة اسم جديد لاسم المشترك او طلب تغيير اسم احد الشركاء بالاضافة الى اسم المشترك الاصلي .		٧٥٠		٧٥٠
عن طلب تغيير اسم المشترك الاصلي .		١٥٠		١٥٠
عن وصل السلك ثانية بعد فصله .				
اجراء اعلان بدليل الهاتف بالاحرف الكبيرة على ان لا تزيد على سطر واحد .	١		١	
عن كل سطر اضافي بالاحرف الكبيرة .		٥٠٠		٥٠٠
عن كل سطر اضافي بالاحرف الصغيرة .		٢٥٠		٢٥٠
اجراء اعلان بدليل الهاتف بالاحرف الصغيرة على ان لا تزيد على سطر واحد .		٥٠٠		٥٠٠
تعدد الطلبات الهاتفية المجانية المحلية في كل سنة ب ( ٢٠٠٠٠ ) مكالمة وما يزيد على ذلك عن كل مكالمة ( ٥ ) فلسات .		٥٠٠		٥٠٠
« رسوم النقل »				
اذا طلب المشترك نقل مقسم او هاتف من محل الى آخر فتستوفي منه الرسوم التالية : -	١		١	
عن نقل كل خط مرتبط بقسم المشترك بذات البناء .	١	٥٠٠		
عن نقل كل خط مرتبط بقسم المشترك ضمن ال ( ١٠٠ ) متر او جزء منها .	١			
عن نقل كل خط مرتبط بقسم المشترك بذات البناء ضمن ال ( ٢٥٠ ) متر او جزء منها .	٢			
ملاحظة - تعني كلمة ذات البناء ( البناء الذي يشغله فقط المشترك بالمحطة وكل بناء يضم اكثر من مشترك واحد يعتبر في هذه الحالة البناء بناء خارجياً بالنسبة للتقني والاشتراك ) .				

كل من لا يملك

فلس دينار

عن نقل كل خط مرتبط بقسم المشترك بذات البناء ضمن ال ( ٥٠٠ ) متر او جزء منها .	٣	
عن نقل كل خط مرتبط بقسم المشترك بذات البناء ضمن ال ( ٧٥٠ ) متر او جزء منها .	٤	
عن نقل كل خط مرتبط بقسم المشترك بذات البناء ضمن ال ( ١٠٠٠ ) متر او جزء منها .	٦	
ما زاد عن الالف متر ضمن حدود البلدية .	١٢	
على نقل آلة هاتف مفرد ضمن البناء .	١	
عن نقل آلة هاتف مفرد ضمن ال ( ١٠٠ ) متر او جزء منها .	١	٥٠٠
عن نقل آلة هاتف مفرد ضمن ال ( ٢٥٠ ) متر او جزء منها .	٢	٥٠٠
عن نقل آلة هاتف مفرد ضمن ال ( ٥٠٠ ) متر او جزء منها .	٦	
عن نقل آلة هاتف مفرد ضمن ال ( ٧٥٠ ) متر او جزء منها .	٨	
عن نقل آلة هاتف مفرد ضمن ال ( ١٠٠٠ ) متر او جزء منها .	١٠	
ما زاد عن الالف متر ضمن حدود البلدية .	١٢	
عن نقل هاتف مجوز ضمن المحل او البناء ذاته .	٢	
عن نقل هاتف مجوز ضمن ال ( ١٠٠ ) متر او جزء منها .	٣	
عن نقل هاتف مجوز ضمن ال ( ٢٥٠ ) متر او جزء منها .	٤	
عن نقل هاتف مجوز ضمن ال ( ٥٠٠ ) متر او جزء منها .	٦	
عن نقل هاتف مجوز ضمن ال ( ٧٥٠ ) متر او جزء منها .	٩	
عن نقل هاتف مجوز ضمن ال ( ١٠٠٠ ) متر او جزء منها .	١٢	
ما زاد عن الالف متر ضمن حدود البلدية .	١٥	
عن نقل اي هاتف فرعي داخلي مرتبطاً بالآلة هاتف اصلية .	١	

## اجور المكالمات

تكون اجور المكالمات العادية عن كل ثلاث دقائق او جزء منها بين المشتركين في بلدين مختلفين بحسب المسافة الكيلو مترية للمواثنية كما هو مبين فيما يلي : -

الاجور

المسافة	فلس
لغاية ( ١٠ ) كيلو مترات	٢٠
من ١١ - ٢١	٤٠
من ٢١ - ٤٠	٦٠
من ٤٠ - ٨٠	٨٠
من ٨٠ - ١٢٠	١٠٠
من ١٢٠ - ١٦٠	١٢٠
من ١٦٠ - ٢٠٠	١٤٠
من ٢٠٠ - ٢٥٠	١٦٠
من ٢٥٠ فما فوق	١٨٠

تستوفي هذه الاجور عن كل ثلاث دقائق من الساعة السابعة صباحاً حتى الثامنة مساءً وست دقائق من الثامنة مساءً الى الساعة السابعة صباحاً .

## المكالمات المستعجلة

يستوفى عنها ضعف الاجرة المقررة للمكالمات الاعتيادية .

## المكالمات الاولوية

يستوفى عنها ثلاثة اضعاف الاجرة المقررة للمكالمات الاعتيادية ومكالمات تغذية الخطوط تستوفى عنها اربعة امثال الاجرة المقررة ولا يجوز اجراء مكالمات الاولوية ومكالمات تغذية الخطوط الا من قبل الاشخاص او الموظفين الذين يسمح لهم رئيس الوزراء باجرائها ويحملون تعريضاً رسمياً بذلك .

## مؤتمر السيد الرئيس الحسين بن الحسين الملكية الاردنية الهاشمية

بمقتضى المادة العاشرة من قانون مراقبة الاشرطة السينائية ( القانون رقم ١٨ لسنة ١٩٣٧ ) ،

وبناء على قرار مجلس الوزراء الصادر بتاريخ ١٢ - ٢ - ١٩٥١ ،

نصدر اراءتنا الملكية بتصديق النظام الآتي ، ونأمر باصداره و اضافته الى انظمة الدولة :-

## نظام الاشرطة السينائية رقم ٢ لسنة ١٩٥١

صادر بمقتضى المادة العاشرة من قانون مراقبة الاشرطة السينائية رقم ١٨ لسنة ١٩٣٧

١ - تستوفى الرسوم التالية عن طلبات عرض الاشرطة السينائية كما يلي :

- |     |   |           |
|-----|---|-----------|
| ١ - | عن كل شريط اخباري او للاعلانات التجارية   | فلس دينار |
| ٢ - | عن كل شريط قصير يستغرق عرضه مدة اقل من نصف ساعة   | ٢٥٠       |
| ٣ - | عن كل شريط غير اخباري يستغرق عرضه نصف ساعة او اكثر ويشترط في ذلك انه اذا انتهت مدة الاجازة التي اصدرها المجلس بعرض الشريط وقدم طلب للحصول على اجازة بعرض الشريط نفسه بعد مرور ثلاثة اشهر من عرضه السابق في نفس مكان العرض ويشترط عدم خروج الشريط من المملكة الاردنية الهاشمية ، فتستوفى الرسوم التالية عن ذلك الطلب : | ٢         |
| ٤ - | عن كل شريط اخباري او للاعلانات التجارية   | ٥٠٠       |
| ٥ - | عن كل شريط قصير يستغرق عرضه مدة اقل من نصف ساعة   | ١٠٠       |
| ٦ - | عن كل شريط غير اخباري يستغرق عرضه نصف ساعة او اكثر  | ٥٠٠       |
| ٧ - | يلقى نظام الاشرطة السينائية رقم ١ لسنة ١٩٥١ المنشور في العدد ١٠٥٤ تاريخ ١ - ٢ - ١٩٥١ من الجريدة الرسمية   | ١ ٥٠٠     |
| ٨ - | يعمل بهذا النظام من تاريخ ١ - ٢ - ١٩٥١ .  |           |

١١ - ٢ - ١٩٥١

(محرر)

رئيس الوزراء

مدير الرقاعى

وزير المالية والاقتصاد

مزارع الجالي

## مؤتمر السيد الرئيس الحسين بن الحسين الملكية الاردنية الهاشمية

بمقتضى المادة الثانية من قانون الرسوم القنصلية ( القانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٤٧ ) ،

وبناء على قرار مجلس الوزراء الصادر بتاريخ ١٩ - ٢ - ١٩٥١ ،

نصدر اراءتنا الملكية بتصديق النظام الآتي ونأمر باصداره و اضافته الى انظمة الدولة ،

## نظام الرسوم القنصلية رقم ١ لسنة ١٩٥١

صادر بمقتضى المادة الثانية من قانون الرسوم القنصلية رقم ٣٦ لسنة ١٩٤٧

- المادة ١ - يسمى هذا النظام ( نظام الرسوم القنصلية ) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .
- المادة ٢ - تستوفى الرسوم التالية من قبل قناصل المملكة الاردنية الهاشمية عند التصديق على الوثائق التالية :-
- ١ - الوكالات والقوانين والاحكام المدنية
  - ٢ - الوثائق الاخرى ومنها صكوك الاحوال الشخصية وشهادات حسن السلوك الخ
  - ٣ - تستوفى نفس الرسوم المبينة في المادة الثانية من هذا النظام من قبل وزير الخارجية عن :-
  - ١ - الخدمات القنصلية التي يجريها على الوثائق التي ترد اليه مباشرة من غير بلاد المملكة الاردنية الهاشمية دون ان تمر بالقناصل الاردنيين .
  - ٢ - الخدمات القنصلية التي يجريها على الوثائق التي نظمت محلياً من اجل ايرازها في الحاج على ان لا تستوفى هذه الرسوم مرة ثانية من قبل القناصل الاردنيين اذا عرضت عليهم للتصديق .
  - المادة ٤ - يلغى نظام الرسوم القنصلية رقم ( ١ ) لسنة ١٩٤٩ المنشور في العدد ٩٧٩ من الجريدة الرسمية ، ويلغى نظام الرسوم القنصلية رقم ١ لسنة ١٩٥٠ المنشور في العدد ( ١٠٠٦ ) من الجريدة الرسمية .

٢١ - ٢ - ١٩٥١

محرر

رئيس الوزراء وزير الخارجية

مدير الرقاعى

## مؤتمر السيد الرئيس الحسين بن الحسين الملكية الاردنية الهاشمية

بمقتضى المادة الثانية من قانون الرسوم والاجور الاضافية ( القانون رقم ١١ لسنة ١٩٤٨ ) ،

وبناء على قرار مجلس الوزراء الصادر بتاريخ ١٩ - ٢ - ١٩٥١ ،

نصدر اراءتنا الملكية بتصديق النظام الآتي ونأمر باصداره و اضافته الى انظمة الدولة -



## نظام رقم ٢ لسنة ١٩٥١

- صادر بمقتضى المادة الثانية من قانون الرسوم والاجور الاضافية - القانون رقم ١١ لسنة ١٩٤٨
- ١ - تعدل الفقرة التاسعة من المادة الاولى من النظام رقم ٢ لسنة ١٩٥٠ بالصورة التالية :-
- « ٩ - مئة بالمئة من الرسوم التي تستوفى بموجب نظام الدفاع رقم ٣ لسنة ١٩٥١ »
- ٢ - يعمل بهذا النظام اعتباراً من تاريخ ١٦ - ١ - ١٩٥١ .
- ٢١ - ٢ - ١٩٥١

عبدالله

رئيس الوزراء  
سمير الرفاعيوزير المالية والاقتصاد بالوكالة  
هزاع المجاليوزير التجارة  
انور الخطيب

## نظام رقم ٢ لسنة ١٩٥١

- صادر بمقتضى المادة الرابعة من قانون الدفاع عن شرق الاردن لسنة ١٩٣٥
- وبناء على قرار مجلس الوزراء الصادر بتاريخ ١٩ - ٢ - ١٩٥١
- تصدر اراءتنا الملكية بتصديق النظام الاتي ونأمر باصداره واضافته الى انظمة الدولة :-

## نظام الدفاع رقم ٢ لسنة ١٩٥١

- صادر بمقتضى المادة الرابعة من قانون الدفاع عن شرق الاردن لسنة ١٩٣٥
- ١ - تعدل الفقرة (د) من المادة الاولى من نظام الدفاع رقم ٢ لسنة ١٩٤٩ على الشكل التالي :-
- ١ - لا تستوفى رسوم التعديل عن تعديل الوزن في رخصة الاستيراد .
- ٢ - لا تستوفى رسوم التعديل عن تعديل مركز التخليص في رخصة الاستيراد .
- ٣ - يعتبر تعديل المنشأ ومركز الشحن تعديلاً واحداً .
- ٤ - في حالة زيادة مجموع رسوم التعديل في الطلب الواحد عن رسوم الاستيراد المستوفاة فتستوفى رسوم تعديل تساوي رسوم الاستيراد فقط .
- ٥ - يعمل بهذا النظام من تاريخ ١ - ٣ - ١٩٥١ .
- ٢١ - ٢ - ١٩٥١

عبدالله

رئيس الوزراء  
سمير الرفاعيوزير التجارة  
انور الخطيب

## نظام الدفاع رقم ٣ لسنة ١٩٥١

- صادر بمقتضى المادة الرابعة من قانون الدفاع عن شرق الاردن لسنة ١٩٣٥
- وبناء على قرار مجلس الوزراء الصادر بتاريخ ١٩ - ٢ - ١٩٥١
- تصدر اراءتنا الملكية بتصديق النظام الاتي ونأمر باصداره واضافته الى انظمة الدولة :-

## نظام الدفاع رقم ٣ لسنة ١٩٥١

- صادر بالاستناد الى المادة الرابعة المعدلة من قانون الدفاع عن المملكة الاردنية الهاشمية لسنة ١٩٣٥
- ١ - يعدل بهذا النظام اعتباراً من تاريخ ١٦ - ١ - ١٩٥١ .
- ٢ - أ - يستوفى رسم قدره واحد بالمائة من قيمة النقود بالعملة السهلة وثلاثة بالمائة من قيمة النقود بالعملة الصعبة عن كل تصريح يمنحه مراقب العملة بمقتضى هذا النظام ويدفع طالب التصريح هذا الرسم قبل صدور ذلك التصريح .
- ب - لا يستوفى الرسم المذكور اعلاه عن تصريح تحويل النقود تسديداً لثمن بضاعة دفعت رسوم رخصة استيرادها او بضاعة معفاة من رسوم الجمارك .
- ج - يجوز لرئيس الوزراء بموجب امر يصدره بمقتضى هذا النظام وبناء على تنسب مراقب العملة ان يعين رخص الاسيراد التي يمكن ان تقوم مقام تصاريح عملة للبضائع التي تحتوي عليها تلك الرخص .
- ٣ - تعفى من الرسوم التصاريح الممنوحة من قبل مراقب العملة لأدخال اية عملة الى المملكة الاردنية الهاشمية .
- ٤ - تعفى من الرسوم التصاريح الممنوحة من اجل تحويل مبالغ لتأهيلات تعليمية .
- ٥ - لا تستوفى الرسوم المذكورة عن المعاملات الخاصة بالحكومة والمؤسسات الخيرية المعفاة من الضرائب وعن محصيلات القنصليات الاجنبية عند تحويلها لحساب حكوماتها شريطة المعاملة بالمثل .
- ٦ - تدفع جميع هذه المبالغ التي تستوفى بموجب هذا النظام الى وزارة المالية وتفيد في واردات المادة التي تعود لها .
- ٧ - يلغى نظام الدفاع رقم ١ لسنة ١٩٤٩ ونظام الدفاع رقم ١ لسنة ١٩٥٠ .
- ٢١ - ٢ - ١٩٥١

عبدالله

رئيس الوزراء  
سمير الرفاعيوزير المالية والاقتصاد بالوكالة  
هزاع المجاليوزير التجارة  
انور الخطيب

## اعلان

- بطلان نفاذ قانون موقت
- صادر بمقتضى المادة (٥٣) من الدستور
- بناء على ان مجلس الامة رد للمرة الثانية القانون الموقت رقم ٣٣ لسنة ١٩٤٩ ( القانون المعدل لجداول الرسوم الملحق بقانون تنظيم المدن لسنة ١٩٣٣ ) المنشور في العدد ٩٧٦ من الجريدة الرسمية ، فقد قرر مجلس الوزراء العالي ، عملاً بالمادة ٥٣ من الدستور اعلان بطلان نفاذ القانون المذكور ، وقد اقترنت قراره هذا بتصديق حضرة صاحب الجلالة الهاشمية الملك المعظم .
- ١٥ - ٣ - ١٩٥١

رئيس الوزراء  
سمير الرفاعي

تنشر فيما يلي تعليمات تحليل المياه والأتربة والمواد الأخرى التي أقرها مجلس الوزراء العالي في جلست  
المتعقبة بتاريخ ١٤ - ٢ - ١٩٥١ .

رئيس الوزراء  
سمير الرفاعي

### تعليمات تحليل المياه والأتربة والمواد الأخرى

١ - تسمى هذه التعليمات ( تعليمات تحليل المياه والأتربة والمواد الأخرى ) ويبدأ العمل بها من تاريخ نشرها في الجريدة الرسمية.  
٢ - يجوز لأي شخص أو مؤسسة أو أية دائرة حكومية أن يطلب من مدير الأبحاث والمساحة تحليل أية مادة من المواد  
التالية في المختبر الكيميائي الملحق بدائرة، بعد أن يدفع الأجور المتبعة مقابل كل منها .

١ - تحليل الماء فحصاً بسيطاً	فلس	دينار
٢ - تحليل الماء فحصاً كاملاً	٥٠٠	
٣ - تحليل الأتربة فحصاً بسيطاً	١	
٤ - تحليل الأتربة فحصاً كاملاً	٥٠٠	
٥ - تحليل الصخور فحصاً كاملاً	٢	
٦ - تحليل المعادن فحصاً كاملاً	٢	
٧ - تحليل الزيت فحصاً بسيطاً	٢	
٨ - تحليل الزيت فحصاً كاملاً	٥٠٠	
٩ - تحليل الزيل الكيميائي فحصاً بسيطاً	١	
١٠ - تحليل الزيل الكيميائي فحصاً كاملاً	٥٠٠	
١١ - تحليل السكر فحصاً كاملاً	١	
١٢ - تحليل المأكولات الدهنية فحصاً كاملاً	١	
١٣ - تحليل المأكولات المملحة فحصاً كاملاً	١	
١٤ - تحليل المواد النشوية فحصاً كاملاً	١	

١٨ - ٢ - ١٩٥١ .

### إعلان

إصدار بمقتضى قانون تسجيل الشركات لسنة ١٩٢٧

لقد سجلت في وزارة العدلية في هذا اليوم السابع والعشرين من شهر شباط ١٩٥١ الشركة المسماة مودرول بريدج  
كونتراكتنج آند ترادينج قومياني ليمتد Motherwell Bridge Contracting & Trading Co. Ltd. وفقاً للبيانات التالية :  
( - اسم الشركة للتجاري مودرول بريدج كونتراكتنج آند ترادينج قومياني ليمتد .  
٢ - أسماء وعناوين مدراء الشركة : مودرول بريدج كونتراكتنج آند ترادينج قومياني ليمتد ، مودرول باسكتلندا

شركة المقاولات والتجارة هامة جانبك - عمان  
الكسندر رونالد ميلر مودرول باسكتلندا  
جون لاف اندرسن مودرول باسكتلندا

غوريس ماستوتون مودرول باسكتلندا  
اميل بستاني هامة جانبك - عمان  
عبد الله خوري هامة جانبك - عمان  
شكري شماس هامة جانبك - عمان

عمان

٣ - مركز الشركة الرئيسي  
٤ - رأسمال الشركة المقروء والمدفوع ١٠٠ الف دينار اردني مقسوماً الى ١٠٠ الف سهم قيمة كل سهم دينار اردني واحد .  
وقية الاسهم الاسمية

٥ - أسماء المفوضين بتمثيل الشركة  
في المملكة الاردنية الهاشمية

٦ - أعمال الشركة  
صناعة الادوات المعدنية وخصوصاً الحديد والفولاذ والنحاس وانشاء الجسور  
والخزانات وسائر الاعمال الهندسية وتبيل الفبارك والقيام بالتمهيدات لجميع هذه  
الاعمال وكل ما يتفرع عنها .

٧ - فاحصو الحسابات  
السادة سابا وشركاهم ( محاسبون وفاحصو حسابات قانونيون ) .